

## قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥

بتكليف نرجسي المعهد العالي للشؤون البريدية للعمل بالهيئة العامة للبريد

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - على كل من يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية من نرجسي المعهد العالي للشؤون البريدية أن يتقدم خلال شهر من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان النهائي إلى رئيس مجلس إدارة هيئة البريد بإقرار باسمه وعنوانه . وعلى مسجل هذا المعهد أن يقدم إلى هيئة البريد خلال الميعاد المتقدم بياناً باسماء النرجسين وعناوينهم والتقدير العام لكل منهم .

مادة ٢ - يصدر وزير المواصلات أو من يفوضه أمر تكليف النرجسين للعمل في وظائف هيئة البريد لمدة سنتين قابلة للتجديد ويخطر المكلف بالقرار الصادر بتكليفه بكتاب مسجل مصحوب بحلم الوصول .

مادة ٣ - لكل من صدر الأمر بتكليفه أن ينظمه خلال أسبوع من تاريخ إعلانه وذلك بطلب يقدم إلى وزير المواصلات القى يفصل في هذا النظم بصفة نهائية ولا يترتب على النظم من أمر التكليف وقف تنفيذه .

مادة ٤ - يحظر على نرجسي المعهد المذكور من ينطبق عليهم أحكام هذا القانون الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم مالم تتقدمهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فيما عدا الاستقالة سواء أكانت صريحة أم صمنية فإنها تعتبر كأن لم تكن .

مادة ٥ - يحظر تعيين أي من الخاضعين لأحكام هذا القانون في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والشركات أو لدى الأفراد في أي جهة أخرى ، سواء كانت حكومية أو غير حكومية ، ولو كان ذلك بصفة عارضة أو على سبيل الاستشارة وسواء كان ذلك بإجراء أو بتعيين غير مالم يقدم ما يثبت عدم تكليفه أو إعفائه من التكليف أو انتهاء دون تجديد على حسب الأحوال .

مادة ٦ - يعاقب على مخالفة هذا القانون بالمس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جادى الأول سنة ١٣٩٥ ( ٢١ مايو سنة ١٩٧٥ )

أنور السادات

## قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥

بتقرير بعض الحقوق والمزايا للبنك الصناعي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يكون لحقوق البنك الصناعي أيا كان مصدرها أو نوعها امتياز على جميع أموال المدين ، يأتى في المرتبة بعد امتياز المبالغ المستحقة للقرض العامة مباشرة .

مادة ٢ - استثناء من أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ، تخضع الرهون العقارية التي تتقدم مع البنك الصناعي لرسوم نسبي مقداره نصف في المائة كما تنفى الضريبة الآلاف جنيهاً الأول من هذه العقود من الرسوم النسبي الخاص بالنسب .

مادة ٣ - يجوز لمجلس إدارة البنك الصناعي أن يقرر إصدار مستندات من أي نوع كان ، وذلك طبقاً للشروط التي يضمنها مجلس إدارة البنك المركزي المصري .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جادى الأول سنة ١٣٩٥ ( ٢١ مايو سنة ١٩٧٥ )

أنور السادات